الانزياح في البلاغة العربية «الموجبات والمعايير»

القسم الأول: الموجبات

أ.م.د. عبد الناصر هاشم محمد ياسين الهيتي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار
Alheetynaser@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

البحث يحاول تحرير القيم العامة للانزياح البلاغي، مفصلا القول في موجبات الانزياح «مقتضى الحال، الابتكار والإبداع، السياق»، في سلسلة تقوم على الإحاطة بكل ما يتعلق بهذا الموضوع، فبعد دراسة الموجبات في هذا البحث ستدرس المعايير كلها، ثم ستدرس قضية المعايير في المجاز وفروعه، مستخرجًا الدرر من أقوال البلاغيين المتقدمين، مازجا بينها وبين ما توصل إليه البحث المعاصر من نتائج وإنجازات على الصعيد التنظيري وعلى الصعيد التقعيدي والتطبيقي؛ لفتح أفق البلاغة على مقاربات جديدة ونظريات مستحدثة يمكن للبلاغة أن تستفيد منها وتطور مباحثها وفروعها.

الكلمات المفتاحية: انزياح، موجب، مقتضى الحال، ابتكار، سياق.

Summary

The research tries to set the general criterions of rhetorical displacement. It details the discussion about the causes of displacement «the circumstances, Invention, the context», through a series which depending on a deep understanding of the subject. After studying the causes, the criterions will be studied and the criterions of trope «with its branches». The researcher tries to extract the valuable statements of the previous scholars to mix them with the results of the modern achievements on the consultative, raising rules and applied level, to open up the horizon of rhetoric on new approaches and theories of innovation, can eloquence to benefit from the development of its investigations and branches.

Keywords: displacement, causes, circumstances, innovation, context.

بسم الله الرحمن الرحيم

- **مقدمة**

إن الدارس لعلم البلاغة العربية المتخصص في بيان أصولها وفروعها، لابد أن يكون في تصوره معادلة ذات أربعة أطراف:

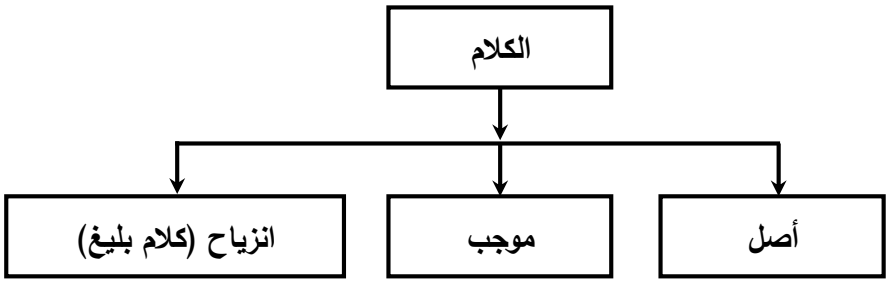

فالكلام البليغ يُتَصَوَّرُ فيه «أصلٌ» وهو القاعدة أو المعيار، ثم «موجبٌ» للخروج عن تلك القاعدة أو ذاك المعيار، ثم تحديد موطن الانزياح ودرجته، وناتج ذلك كله الكلام البليغ. واختيارنا لمصطلح «الانزياح» –وإن لم يرد عند البلاغيين العرب– كان تمشيا مع مصطلح الدراسات النقدية الحديثة، وكما قالوا قديما: لا مشاحّة في الاصطلاح(*)، وبخاصّة أنّ القارئ العربي المثقف صار يدرك المراد من لفظ الانزياح ومشاكلته للفظ العدول أو الخروج عن المثالية أو مراعاة الخصوصية.

وقد تناول الباحثون مصطلح الانزياح في مهده ومسقط رأسه وسحبوه على ما يقابله في الدرس البلاغي والنقدي العربيَّينِ، إلا أنّ أغلب تلك الجهود تركزت حول الانزياح نفسه صوره، وأشكاله ومبادئه وإجراءاته، وتطرقوا تباعا للمعايير التي يقاس بها الانزياح(١).

ولم تتركز تلك الجهود في تحليل تلك المعايير والرجوع إلى الأصول التي استمدت منها، وبخاصة ما يتعلق بأصول لغتنا العربية وقواعدها وأعرافها، فلم تكن منهم سوى إشارات لا تتعدى السطور في ثنايا حديثهم عن الكلام حين يتصف بالبلاغة(٢)، ولم تكن تلك الإشارات لتخرج تلك الأصول والمعايير إلى النور.

فكان من الأهمية بمكان، والمفيد المجدي نفعا كبيرا لدارس البلاغة وباغي التجديد في أصولها وفروعها وإظهار مناراتها أن يقف طويلا أمام تلك الأصول والمعايير وتلك الموجبات التي اعتمدها البلاغيون العرب. يقف أمامها بحثا وجمعا وسبرا وتفسيرا وبيانا لمرجعياتها وارتباطاتها

(*) مصطلحات المذاهب الفقهية: ٣٧.

بالمنجز الفعلي وهو الكلام. مراعيًا من خلال الشواهد والتطبيق الإجراءات التي تَدْخُلُ الكلام بين موجب ومعيار لتحوله إلى الكلام البليغ الذي سميناه الانزياح.

فقسمت هذه الدراسة –بحسب ما يناسب حجمها– إلى أربعة أقسام، تناولت في القسم الأول منها: موجبات الانزياح، وفي الثاني والثالث معايير الانزياح عمومًا، وخُصص القسم الرابع لمعايير الانزياح في علم البيان فيما يتعلق بالتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية.

- **وصول اللغة منزاحة:**

أولُ ما يجب على الباحث أن يتنبّهَ له وهو يبحث في الأصول والمعايير وما يقابلها من انزياحات في كلام العرب وما وصلنا منه في مدونات العلماء من شعر ونثر ومقولات وغيرها، أنَّ هذه اللغة قد وصلت إلينا وهي منزاحة، كما نلحظ ذلك في دواوين شعراء الجاهلية وفي خطبهم وكلامهم، ذلك أن الشعر وصل إلينا مقولا قبل أن تلقاه النحاة واللغويون لتقعيد القواعد.

ثم نزل القرآن الكريم على سَنَنِ العرب في كلامها، وظل الناس يمارسون هذه اللغة على ما هي عليه، ولم يكن ثَمَّ تقعيد ولا أصول مكتوبة مدونة، إلى أنْ احتاج العلماء لوضع تلك القواعد وسَنِّ السنن (وإنّما احتاج القوم إلى الاحتجاج؛ لمّا خافوا على سلامة اللغة العربية بعد اختلاط أهلها بالأعاجم إثْرَ الفتوح، وسكنوا بلادهم وعايشوهم، فنشأ عن ذلك –بسُنّة الطبيعة– أَخذٌ وعطاء في اللغة والأفكار والأخلاق والأعراف)[٣]. فذهبوا يبحثون عن منابع اللغة الأصلية في القبائل والبدو وعند أهل المدر والوبر، ونظروا فيما نقل من شعرهم وبحثوا في الرّواة وتقصّوا أحوالهم ونقدوهم (فأجمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيّته... وقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني)[٤]، حتّى إنّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول: (لا أقول قالت العرب إلا ما سمعتُ من عالية السافلة وسافلة العالية، وإلّا لم أقل قالت العرب)[٥]، يريد ما بين نجد وجبال الحجاز، حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس.

وقد كان للشعر النصيب الأوفر من عناية العلماء واهتمامهم دراسةً واستنباطًا للقواعد والأصول، لا غرو –كما ينقل ابن الأثير– (أنّ العرب جُلُّ كلامهم شعر، ولا نجد الكلام المنثور في كلامهم إلّا يسيرًا ولو كثر فإنّه لم يُنقلْ عنهم بل المنقول عنهم هو الشعر)[٦].

فالشعر –إذن– هو (من المصادر الرئيسة التي استمد منها العلماء قواعد اللغة وأصولها، إلا أنّهم وجدوا فيه بعض الألفاظ والتراكيب التي تخرج عن هذه الأصول التي استنبطوها منه ومن كلام العرب المحتج بكلامهم فدفعهم ذلك إلى التأمل والتماس العلل)[٧].

وخروج الشعر عن القواعد ليس بالأمر المستغرب فهو السبيل الإبداعي الذي يكاد ينفرد في ذلك الزمان، وهو ملاذ الشعراء للتعبير عن خلجات، النفوس وميدان التفاخر في قوله ونشدان الفحولة فيه، متجاوزين فيه كل ما هو مألوف ومعهود من لغة التخاطب العادية.

والذي يمعن النظر في قول سيبويه –رحمه الله–: (وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره هاهنا)[٨]، يجد التَّنبّه على قَصْديّة الشاعر في المخالفة، والإلماح إلى مذاهب العرب في كلامها المنظوم والمنثور، وقد أشار السيرافي إلى هذه القضية حين تعرض لتبويب سيبويه بابًا هو: (هذا باب ما يحتمل الشعر: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام)[٩].

قال السيرافي: (لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها، وإنّما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور)[١٠]. يعني فيما يجري عليه كلامهم من المخالفة والخروج، وعليه كانوا يخرّجون الوجوه في الاستعمالات القرآنية، قال أبو هلال العسكري: (إن الشواهد تُنزع من الشعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول ﷺ شاهد)[١١]. فبه يستشهدون للقاعدة، وبه يستشهدون لمخالفتها، فلا يغيب عن الأذهان أنه الأسبق على القاعدة وأنه منزاح في كثير من استعمالاته.

ثم إنّ باب الضرورات الشعرية –وهو باب واسع وطريق مَهْيَعٌ– دليل على بعض جوانب الانزياح في الشعر. ولم يكونوا يعنون بالضرورة تلك التي لا مندوحة للشاعر عنها، إذ هي عند سيبويه والجمهور –كما نبه عليه السيوطي–: هي ما جاز في الشعر مما لا يجوز نظيره في الكلام الاختياري مطلقًا. وقولهم: «مطلقًا»، يريدون به ما كان للشاعر عنه مهرب وسعة وفسحة، أو لم يكن عنه بُدّ، وما ذاك إلا لأنهم ينظرون إلى الشعراء على أنهم أمراء الكلام، والضرورة –وهي مخالفة لسَنَنِ الكلام المستنبطة من الشعر نفسه– جائزة لهم، ولا تجوز لغيرهم من مستعملي اللغة[١٢].

من هنا كان التنبه واجبا لأمرين مهمين في تراثنا اللغوي بكل فروعه، أولهما: يتمثل في بحث أئمة اللغة في تقعيد القواعد وتأصيل الأصول، مستمدين ذلك من لغة جاءت في أصلها منزاحة مخالفة لحتمية الأصول التي استنبطت منها وبخاصة الشعر، فكانوا ينظرون إليه على أنه جنس أدبي مستقل عن غيره من فنون الكلام، له أصوله وخياراته وإمكانياته. والأمر الآخر: يتمثل في عمل النقاد والبلاغيين الذين لم يألوا جهدا في قراءة المعايير وتسقيط الكلام عليها، وبحث كل

أوجه الكلام وأساليبه وقياسهم للكلام الأدبي في ضوء تلك المعايير وتعيين مواطن البلاغة – الانزياح– فيه حين يخرج عن قاعدة اللغة ورتبها وأصل المعنى فيها والسنن، إلى التميّز والإبداع لا إلى الخطأ الذي يقابله الصواب عند علماء اللغة والنحو والصرف والدلالة.

ولم يقف النقاد والبلاغيون عند هذا الحد، بل بحثوا أيضا في موجبات هذا الخروج، فربطوها بالجمال والذوق والإبداع تارة، كما هو الحال في المدرسة الأدبية الذوقية التي من خصائصها (أنها تستعمل المقاييس الفنية في الحكم على النصوص الأدبية وترجعه إلى الذوق والإحساس الفني)[١٣].

وبعضهم ربطها بالحال ومقتضاه تارة أخرى، كما هو الحال في المدرسة العقلية الكلامية، متأثرة في ذلك بمعطيات الخطابة الأرسطية[١٤].

وتارة ثالثة يربطونها بالسياق اللغوي على مستوى الجملة والجملتين قديما، وعلى مستوى النص في الخطاب النقدي والبلاغي حديثا، وهذا ما ستوضحه الفقرات الآتية في هذا البحث على وجه مفصل مراعيا فيه التنظير والتطبيق على حد سواء.

- **مصطلح المعيار والانزياح والموجب:**

– المعيار:

قال الخليل: (والعِيَارُ، ما عايرت به المكاييل، والعِيار: صحيح وآخر تام، وعايرته أي سويته عليه فهو المِعْيار والعِيار، وعَيَّرتُ الدنانير تعييرًا، إذا ألقيتَ دينارًا فتوازن به دينارًا دينارًا، والعِيار والمعيار لا يقال إلا في الكيل والوزن)[١٥]. فهو إذن اسم آلة على «مِفعَال»، أي المقياس الذي تقاس به الأشياء الحسية، واستعماله في اصطلاح أهل النقد في مقابل الانزياح مجازٌ، إذ قد قصر الخليل استعماله في الكيل والوزن للمحسوسات.

وقد استعمله البلاغيون والنقاد بهذا المعنى، قال الجرجاني في بيان أثر النحو في استخراج الأغراض الكامنة في الكلام: (وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجعَ إليه)[١٦].

وقد يظنّ بعضهم أن معرفة الأوضاع المنطقية للكلام من أنه خبر واستخبار وأمر ونهي، وأن لكل واحد منها لفظا قد وضع له وجعل دليلا عليه، وأن كل من عرف أوضاع لغة من اللغات وعرف المغزى من كل لفظة ثم ساعده اللسان على النطق بها، وعلى تأدية أجراسها وحروفها، فهو بيّن في تلك اللغة، كامل الأداء، بالغ من البيان المبلغ الذي لا مزيد عليه، وهذا في الحقيقة – بحسب قول الجرجاني– عارف بالأصول العامة مطلع على المعايير التي بها يعرف الإبداع والجمال وسحر البيان، فهذا كله –عنده– معرفة بعلم اللغة، وقواعد الصواب والخطأ، والإجادة واللحن، كما صرّح بذلك في دلائل الإعجاز[١٧].

وإنّما يكون الشأن في (دقائق وأسرار طريق العلم بها الرويّة والفكر، ولطائف مستقاها العقل، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها، ودُلّوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنها السبب في أنْ عرضت المزيّة في الكلام ووجب أنْ يفضل بعضه بعضا)[١٨].

ومن يمعن النظر في رؤية الجرجاني هذه يدرك –من غير شك– أن فكرة المعيار استيعابًا وتحديدًا وتصوّرًا هي فكرة قائمة في أذهان البلاغيين، واضحة المعالم، بها يعرفون مزيّة الكلام وحسنه وجماله والإبداع فيه، وعنها يصدرون في تحديد الانزياح الذي يجعل الكلام موصوفًا بالبلاغة والبيان.

وهذا الذي وجدناه ماثلًا في أذهان منظري الأسلوبية الحديثة، إذ نظروا إلى الأسلوب بوصفه (انزياحًا عن معيار ما)[١٩].

فالمعيار أمر حتمي ضروري، لكنه لا يعني دعوة الإبداع للمثول في سياقات وأطر مقننة، فالذي لا يخفى على الدارس أن الانزياح هو مخالفة المعيار والخروج عليه، فـ(المعيار هو الأساس الافتراضي أو المثالي الذي ينزاح عنه النص الإبداعي الذي لابد له من خلخلة نموذجية المعيار ليكتسب هو فرادته أو هويته الخاصة)[٢٠]. فهو مرجعية فَرْضية لا يطلب من المبدع مراعاتها بل يقاس الإبداع في تصورها أصلًا خرج عنه النص ليشكل الأنموذج الفعلي المطلوب الذي هو مجال بحث البلاغي والناقد، وهذا الذي أومأ إليه الجرجاني حين تحدث عن متذوق النص، قال: و(يكون ممن تُحدّثه نفسه بأنّ لِمَا يومئ إليه من الحسن واللطف أصلًا –أي معيارًا– وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام)[٢١].

وقد أكّد هذه الرؤية عباس رشيد في كتابه الانزياح فقال: (فالقول بالانزياح يفترض ضمنًا معيارًا عُدل عنه يقتضيه الانزياح بوصفه ضرورة إجرائية لا محيد لتعيينه من الوقوف عليها، وإن كانت افتراضية مثالية)[٢٢].

– الانزياح:

(الزاي والياء والحاء، أصل واحد وهو زوال الشيء وتنحّيه، يُقال: زاح الشيء يزيح، إذا ذهب)[٢٣]، ويقال أيضا: (انزاح انزياحًا فهو منزاح، والمفعول منزاح عنه، وانزاح الشيء زاح: ذهب وتباعد، وانزاح عن مقعده تنحّى عنه وتباعد)[٢٤]. وهو في اصطلاحهم: (استعمال المبدع للّغة مفردات وتراكيب وصورًا، استعمالًا يخرج بها عمّا هو معتاد ومألوف)[٢٥]. وعبّروا عنه أيضا بأنه: (اختراق مثالية اللغة والتجرّؤ عليها في الأداء الإبداعي)[٢٦]، أي الخروج عن الأعراف اللغوية والأصول القياسية للبنية اللغوية، سواء أكانت بنية صوتية أم معجمية أم دلالية أم نحوية.

وهو عند جون كوهن خرق للقانون يؤدي إلى منافرة، وهي ما يعارض المقبولية عند المتلقي، ثم يأتي من بعد ذلك المواءمة ثم طريق نفي الانزياح الذي تستعيد فيه العبارة انسجامها من خلال التأويل[٢٧]، كقولنا: تبيّنت الأمورُ كلها لزيد فسكت عنه الغضب. فالمفردات في الجملة ظاهرة المعاني متوافقة الإسناد بنسبة الوضوح إلى الأمور مؤكدة بأنّها أصبحت جميعها واضحة، وهذا الوضوح متعلق بزيد وهو المتبيّن الفاعل في المعنى، حتى إذا وصلنا إلى إسناد السكوت – وهو من صفات العاقلين– إلى الغضب الذي هو من المعاني التي لا توصف بالسكوت المضاد للكلام، حصلت منافرة للقارئ بعدم مقبولية النسبة بين السكوت والغضب. ثم بنظر وروية تأتي المواءمة بضرب من التأويل القائم على استعارة هذا اللفظ للغضب، وهو في الحقيقة تشبيه للغضب بالناطق بجامع السكون والهدوء بين المتكلم المنفعل إذا سكت والغضب الثائر إذا هدأ وسكن، وبهذا تستعيد العبارة انسجامها بنفي هذه المنافرة التي سماها كوهن بالانزياح.

ولا يكفي في تحديد الانزياح أن يقول القارئ: هذا انزياح وهذا معيارهُ، بل الإبداع في بيان أسراره ولطائفه، قال الجرجاني: (لا يكفي في علم الفصاحة أن تنصب لها قياسًا ما، وأن تصفها وصفًا مجملًا وتقول قولًا مرسلًا، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تُفصّل القول وتُحصّل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدة واحدة)[٢٨].

ثم بعد ذلك إذا كان الانزياح خروجًا عن الأصل والمعيار، فليس يعني ذلك –أبدًا– الخروج من الصواب إلى الخطأ، بل هو يجري في فضاءات اللغة الواسعة من الجواز والتوسع وثراء اللغة، وهو خروج جمالي مسوّغ، فالنحو –مثلًا– يقدم القاعدة والضابط للكلام الجمالي وعلى أساس ذلك الضابط تظهر لنا المراعاة للخصيصة البلاغية في السنن المترتبة في الكلام المنجز.

ولمّا كانت تلك الفكرة تُعنى بها البلاغة حين عدل بها عن الطريقة العادية في الأداء والبناء، تطلّب درسُها واستقصاءُ خصائِصها معرفةَ الأصل لقياس كل عدول وخروج وانزياح عن تلك القاعدة وعن تلك الضوابط، (فالنحو قوانين عامة، والبلاغة ممارسة فردية تنبني في جوهرها على اغتصاب تلك القوانين، ولا يتسنّى ضبط مواصفات الخاص إلا من زاوية القانون العام)[٢٩].

– الموجب:

هو اسم فاعل من الرباعي «أوجب»، وأصله من (وجب الشيء يجب وجوبًا، أي: لزم)[٣٠]. فالموجب هو الأمرُ المُلْزِم، وهو هنا يشبه معنى العلّة للشيء أو سببه، إذ (العلّة هي المعنى الجالب

للحكم)[٣١]، فبينما تحدثنا عن الكلام، بين الأصل الذي هو مرجعيته، والانزياح الذي هو الخروج عن ذلك الأصل، نذكر هنا الموجب، وهو الأمر الداعي لهذا الانزياح الجالب له والباعث للمبدع أن يحتذيه في نصّه، وقد عرّف البلاغيون أحد أفراده، وهو الحال بأنه: (الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي: إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يودي به أصل المعنى خصوصية ما)[٣٢].

وهو ما يناقشون تحته «المقتضي» أي الأمر الداعي وهو ما سميناه الموجِب، و«المقتضى» وهو الأمر المطلوب والذي سيظهر أنه الانزياح المسمى عندهم مراعاة الخصوصية، على ما سيأتي تفصيله في الفقرات القادمة من هذا البحث.

وموجبات الانزياح لم يولها الدارسون كثيرا من عنايتهم، ولم يفردوا لها مبحثًا متخصصًا ليناقشوا فيه ماهيّة هذه الموجبات وأثرها في توجيه الكلام، مما جعلها حَرِيَّةً بأن يُفرَد لها بحث مستقل يُناقش فيه أهم القضايا المتعلقة بها في علم البلاغة، واختلاف القائلين بها، بحسب المدرسة والثقافة والمرجعية.

- **موجبات الانزياح**

موجبات الانزياح ثلاثة: منها ما يعود إلى المخاطب، وهو مقتضى الحال، ومنها ما يعود إلى المتكلم، وهو الإبداع أو القيم الجمالية، ومنها ما يعود إلى الكلام، وهو السياق.

*** الكلام بين النحو والبلاغة:**

من أهم القضايا المتعلقة بموضوع الانزياح وموجباته، قضية الكلام ومعرفة حدوده ومسماه عند أهل الشأن سواء من علماء اللغة والنقاد والبلاغيين.

فالكلام عند النحاة –بأبسط تعريفاته–: (هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)[٣٣]، وشرطوا فيه ثلاثة شروط: أن يكون لفظًا، ومركبًا، ومفيدًا، وزاد بعضهم القصدية، وجزم به ابن مالك وخلق كثير[٣٤]. وهو عندهم مرادف للجملة، كما صرح بذلك الزمخشري، فقال: (والكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... وتسمى الجملة)[٣٥].

والذي يعنينا هنا من هذا المبحث هو فهم ماهيّة الكلام عند النحاة ليقاس به الكلام البلاغي، فالنحاة يرون أن كل لفظ استقل بنفسه وأفاد معنى، فهو كلام[٣٦]. فمداره على الإسناد والإفادة، أي تحقق النسبة بين المسند والمسند إليه بأي صورة كانت، وهذا هو الأصل عندهم، قال ابن السراج: (وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه)[٣٧]، فـ«زيد قائم»، و«زيد قام»، و«قام زيد»، كلام فائدته واحدة، هي إسناد القيام لزيد، بغض النظر عن سياق كل جملة، ومراعاة أي

أمر آخر، كحال المخاطب، حتى وصفه التفتازاني بقوله: (والكلام –أي بهذا الوصف– وإن كان صحيح الإعراب، التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات)[٣٨].

ثم بعد ذلك لننظر إلى رؤية البلاغيين للكلام، ولنبدأ بتعرفيهم للبلاغة، وهي: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال، مع فصاحته)[٣٩].

فجعلوا «الكلام» جزءًا من تعريف «البلاغة»، فإذا أدخلنا التعريفين مع بعض، يتبين الفرق: [البلاغة: مطابقة «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»، لمقتضى الحال]. فنجدهم زادوا على شرط الإفادة ونسبة المسند إلى المسند إليه أمرًا آخر، وهو «مطابقة مقتضى الحال»، مما يعني أن «الكلام» لكي يكون بليغًا يجب أن تجري عليه تغييرات واعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد[٤٠].

وهذا الذي عليه أهل البلاغة، فقد اعترض أبو هلال العسكري على قول العتابي حين سئل: ما البلاغة؟ فقال: (كل من أفهمك حاجته، فهو بليغ)[٤١]، فقال: (لو حملنا هذا الكلام على ظاهره، للزم أن يكون الألكن بليغًا؛ لأنه يُفهمنا حاجته، بل يلزم أن يكون كل الناس بلغاء، حتى الأطفال...)[٤٢].

وسأل صاحب «الطراز» سؤالًا: (إذا كان موضوع علم الإعراب هو الكلم المركبة، وهذا بعينه هو موضوع البلاغة، فمن أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب، وبين موضوع علم البيان، وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في الإفراد والتركيب؟)[٤٣]، فأجاب بأن: (نظر النحوي من جهة رفع المبتدأ وتقديم خبره عليه وو... ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها وتأدية المعنى المقصود منها على أوفى ما يكون وأعلاه)[٤٤].

وقال الرماني: (ليست البلاغة إفهام المعنى لأنه قد يُفهم المعنى متكلمان أحدهما بليغ والآخر عيٌّ، ولا البلاغة أيضًا بتحقيق اللفظ على المعنى؛ لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى، وهو غَثٌّ مستكره ونافر متكلف؛ وإنّما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ)[٤٥].

إذن هو: كلام + معنى + تحسين الشكل «النظم»

وقال الجرجاني: (إن الفصاحة، والبلاغة، وتخير اللفظ، عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني)[٤٦]. فالبلاغيون يرون أن الكلام عند النحاة هو كالأصل الافتراضي وأن الكلام البلاغي هو ما يخرج عن ذلك الأصل لتدخله الزيادات والوجوه واللطائف والأسرار، ولا يكون ذلك عفوا من غير موجب له، بل هو كما عبّر الخطيب

القزويني بقوله: (والكلام المفيد تراعى فيه المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال)[٤٧]، فجعل التعديلات التي تدخل الكلام ليكون بليغًا منوطة بالمطابقة.

فالمفردة والتركيب الناجز للإفادة العامة في دائرة التخاطب العام ليس لها شكل في قانون البلاغة في الأعم الأغلب، ولا تدخل حيزها حتى تخضع لتعديل خاص (ويبدأ الفعل البلاغي عندما يصبح من الممكن أن نقارن بين شكل هذه الكلمة أو تلك الجملة بشكل كلمة أخرى أو جملة مغايرة، أي إن الشكل البلاغي يتحقق في الاستعمال)[٤٨]، أي الاستعمال التي تراعى فيه تلك الخصوصيات.

*** مقتضى الحال:**

قضية المخاطب ومراعاة حاله في الخطاب قضية فطرية، فليس ثَمَّ متكلم إلا ويراعي في كلامه ما يريد إيصاله للمخاطب أو ما يريده منه، وهي في مضمار الأدب والبلاغة قديمة ترجع إلى أرسطو وعنايته بالخطابة، وسيأتي الحديث عن هذه القضية في تناولنا للمدرسة الكلامية في البلاغة.

إلا أنّه في تراثنا اللغوي العربي القديم أيضًا، نرى سيبويه –رحمه الله– يقرر كثيرًا من أصول التخاطب وبناء الجملة العربية على أساسٍ من مراعاة حال المخاطب، والكتاب مليء بمثل هذا، ولنأخذ مثالًا منه، قال في باب «كان»: (إذا قلتَ: كان زيدٌ! فقد ابتدأت بما هو معروف عنده –أي المخاطب– مثله عندك، إنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليمًا، فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ، وإذا قلتَ: كان حليمًا ! فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة)[٤٩].

فأنت ترى كيف يفردُ تقديم ما هو معلوم لطرفي الخطاب ليبني عليه المتكلم الخبر الذي يجهله المخاطب، ثم يقرر أيضًا عدم جواز الابتداء بما هو مجهول للمخاطب، قال: (فإن قلتَ: كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأتَ بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِل به المخاطبُ منزلتك في المعرفة)[٥٠]. فقد بنى الإمام حكمًا نحويًّا يقتضي عدم جواز مثل هذا الاستعمال وعلته في ذلك حال المخاطب إذ الكلام مبني على الإفادة للمخاطب حكمًا يستغني عن الاستفصال فيه بعد سماع الخبر.

وكذلك تظهر مراعاة حال المخاطب في كلام العرب في قصة الكندي المتفلسف الذي قال لأبي العباس المبرد: (إنّي أجد في كلام العرب حشوًا... وجدت العرب تقول: عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد)[٥١]. فأجابه أبو العباس المبرد بما هو مقرر في علم البلاغة اليوم باعتبار ظاهر الحال ومقتضاه من كونه

خاليَ الذهن أو شاكًّا أو منكرًا، فقال: (لا، بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم، عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم، جواب على إنكار منكر)[٥٢]، فلا يخفى أن اختلاف هيئة الكلام وتكييفه بهذه الكيفيات الخاصة مع اتفاقه في أصل المعنى الذي أشار إليه الكندي وهو إسناد القيام لعبد الله، يومئ إلى ما نحن بصدده من أن الحال ومقتضاه موجب للانزياح في الكلام، فتجريد الجملة من المؤكدات أوجبه كون المخاطب خاليَ الذهن من الخبر وتأكيده بأن أوجبه كونه شاكًّا سائلًا وتأكيده بـ«إنّ» واللام أوجبه كونه منكرًا.

ولا نعني بالإيجاب هنا إيجاب العلة لمعلولها، ولا السبب لنتيجته، بل هو الموجب بمعنى الداعي أو الباعث للمتكلم ليجعل كلامه على هذه الكيفية وهذا الشكل.

ولم يخل كلام النقاد والبلاغيين من اعتبار مقتضى الحال في تمييز مواطن البلاغة و(قد تضمنت صحيفة بشر بن المعتمر المعتزلي (٢١٠هـ) المبدأ البلاغي المشهور في مطابقة الكلام لمقتضى الحال)[٥٣]. وكذلك ورد في تعرفي ابن المقفع للبلاغة، وفي أغلب كتب البلاغة والنقد القديمة[٥٤].

إلا أن الملفت للنظر أنّه لما وصل إلى السكاكي، ومن ثم المدرسة الكلامية من بعده، جعلوه القطب الأوحد الذي تدور حوله رحى البلاغة، وأن أي انزياح في الكلام إنّما هو راجع إلى مراعاة مقتضى الحال، فهو الموجب عندهم لكل انزياح. نجد صدى ذلك بربطهم للبلاغة بمقتضى الحال في تعريفها، وفي تعريف علومها الثلاثة ربطًا لا يخرجها عن حجمه وثقله في بنية الكلام البلاغي.

- فقالوا في تعريف البلاغة: (هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، مع فصاحته)[٥٥].
- وقالوا في تعريف علم المعاني: (هو علم يعرف به أصول اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال)[٥٦].
- وقالوا في تعريف علم البديع: (هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة)[٥٧].
- وحتى في تعريف علم البيان لمّا قالوا: (هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه)[٥٨].

قال بهاء الدين السبكي: (وقوله: إيراد المعنى، الجمهور على أن المراد: المطابق لمقتضى الحال)[٥٩]، فردّوه إلى مقتضى الحال، شأنه شأن العلمين الآخرين.

ولا يخفى على المطلع على الخلفيات الثقافية لعلماء هذه المدرسة، وهي مدرسة السكاكي وملخصيه وشارحيه ومن هو على طريقتهم، كلهم تأثروا بالمنطق الأرسطي، قال شكري عيّاد: (فالبلاغيون أنشأوا علمهم في ظل سيادة المنطق على التفكير العلمي ولخدمة الخطابة أكثر من خدمة الفن الشعري؛ ولذلك فإن أهمّ عنصر في ظروف القول عندهم هو الحالة العقلية للمخاطب)[٦٠].

فالمعيارية الصارمة في تفكير علماء هذه المدرسة تعد (سمة عامة في جميع الكتب البلاغية في الشرق والغرب، ناجمة عن الطابع المعياري المطلق الذي يحدد القواعد المنطقية بالمفهوم الصوري الأرسطي)[٦١].

ثم لنتعرف الآن على الحال ومقتضى الحال، وما يدور في فلكه ومنظومته من مصطلحات، ثم نثني بالتطبيق؛ ليظهر لنا مغزى هذه الفقرة من كون مقتضى الحال موجبًا للانزياح.

فالحال: (هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد بخصوصية ما)[٦٢].

ففي هذا التعريف أركان يبينها المخطط الآتي:

متكلم ← مخاطب «حال» ← كلام ← خصوصية

- المتكلم: محكوم بحال المخاطب.
- الحال: مقتضي –اسم فاعل– أي الداعي والباعث، وهنا إشارة إلى موضوعنا موجب الانزياح، فالمقتضي أو الداعي هو الباعث للمتكلم على الاعتبار لتلك الخصوصية.
- الكلام: أصل المراد، وهو الفائدة من نسبة المسند إلى المسند إليه بالمعنى النحوي.
- الخصوصية: وهي الانزياح، أي تكييف الكلام بكيفية خاصة، تناسب حال المخاطب.
- وتلك المراعاة للخصوصية: هي (مقتضى الحال)[٦٣].

مقتَضَى –اسم مفعول– أي هو المطلوب مراعاته.

فظهر لنا مما تقدم أمور تحدد ماهيّة مقتضى الحال وعلاقته بالكلام.

- كيفيات: تقديم وتأخير، تعريف وتنكير، ذكر وحذف... الخ.
- كلام كلي: وهو الذي يُراد تكييفه بالخصوصيات.

فمقتضى الحال هو الكلام المكيّف بالخصوصيات (ولو أريد بمقتضى الحال الكيفيات لا الكلام لما صحَّ القول بأنّها أحوال بها يطابق اللفظ –أي الكلام– مقتضى الحال؛ لأنها عين مقتضى الحال)[٦٤].

وقد حصر السكاكي حسن الكلام وقبوله بهذه القضية، قال: (وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال)[٦٥]. وأشار القزويني في شرحه إلى أن الذي عناه السكاكي (هو الذي كان يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يُصاغ لها الكلام)[٦٦]، بإشارة منه إلى اتحاد الرؤيا بين ما عليه السكاكي من القول بالموجب وبين الجرجاني صاحب نظرية النظم من أن مبناها على بناء الكلام بحسب الأغراض التي يساق لها الكلام، وهو عين مقتضى الحال.

ولنورد مثالًا لعلاقة الانزياح بمقتضى الحال من السكاكي في مفتاحه: ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢)﴾ [البقرة]، الشاهد فيها القطع لجملة ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾؛ لئلا يستلزم عطفه على جملة ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، فتكون من جملة قولهم، أو عطفه على جملة ﴿قَالُوا﴾ كونه مختصًّا اختصاص قالوا به لنقدمه عليه، وهو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾، فيصير كونهم مفسدين مختصًّا بوقت القول لهم «لا تفسدوا»، والحق أنهم مفسدون في جميع الأحيان، سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم يقل. فأوجب الحال ترك العطف والاستئناف بها كجملة جديدة ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾، لا هي من قولهم ولا هي تشارك القيل في الظرفية، بل هي من قول الله ﷻ لتكون (ردًّا عليهم وتكذيبًا لقولهم)[٦٧].

قال السكاكي: (واستئنفت لتطابق مقتضى الحال، وذلك أن ادعاءهم الصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغلهم في الإفساد مما يشوق السامع أن يعرف ما حكم الله عليهم، فكان وروده بدون الواو هو المطابق كما ترى)[٦٨].

فقد جعل السكاكي مقتضى الحال هو الموجب لترك العطف، ويظهر في كلامه أن هناك مخاطبًا له حال يرتبط الكلام بمقتضاه، وسامعًا «المتلقي» الذي يلحظ مطابقة الكلام لذلك المقتضى، وقد روعي أيضًا في هذا النص من خلال تشويقه لمعرفة تفاصيل القضية، وهو يدخل تحت الحكم العام للمقتضي.

– المقام:

قال التفتازاني: (والحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري، فإن الأمر الداعي، مقام باعتبار توهّم كونه محلًّا لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحال باعتبار توهّم كونه زمانًا له، وأيضا المقام تعتبر إضافته إلى المقتضى، فيقال: مقام التأكيد والإطلاق، والحذف...)[٦٩].

فهما –أي الحال والمقام– يشتركان في المدلول من جهة، ويختلفان من جهةٍ اعتبارية بالنظر إلى المكان الذي يقوم فيه المتكلم ثم استعارته للموقف الذي هو بصدده، وجلعوا أثره تارة يظهر في الكلام (فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف)[٧٠].

وتارة يظهر في المخاطب، (وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي)[٧١]، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نجدهم يستعملون المقام بمعنى السياق اللغوي أو ما يسميه «شكري عياد» النسق اللغوي[٧٢]. فمثلا قول السكاكي: (ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام)[٧٣].

يعني أن الكلمة في التركيب تأخذ مدلولا جديدا يختلف أو يزيد عن معناها الوضعي، وذلك بحسب الكلمات التي ترصف معها في النسق اللغوي، فقوله تعالى في وصف عباد الرحمن ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان:٧٢]، فكلمة ﴿يَشْهَدُونَ﴾ مع ﴿الزُّورَ﴾ تتعاوران في الدلالة، فإذا حملنا كلمة «الزور» على مجالس الغناء واللهو وغيرها، اكتسبت كلمة يشهدون معنى «الحضور»، من قولهم: شهد فلان الوقعة أي حضرها[٧٤]، وإذا حملنا الزور على الإقرار والشهادة بالباطل والكذب، اكتسبت «يشهدون» معنى «الشهادة»، من قولهم: حضر الشاهد عند القاضي، فيكون المعنى: (لا يشهدون بالزور من الشهادة لا من المشاهدة)[٧٥].

ويعني أيضا –أي كلام السكاكي– أن الكلمة (ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى، مثلا: الفعل الذي قُصد اقترانه بالشرط مع كل من أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر، ولكل أداة –مثلا– مع الماضي مقام ليس له مع المضارع)[٧٦]، كقولنا مثلا: إنْ فُقِدَ الماء فتيمم، وإذا حضرت الصلاة فتوضأ، وذلك أن «إنْ» الشرطية تفيد تقليل أو استبعاد مدخولها، فاقترنت بفقد الماء الذي هو قليل، وأن «إذا» الشرطية تفيد التأكد من وقوع مدخولها وتحققه، فاقترنت بدخول وقت الصلاة الذي هو متيقن متحقق. والكلام البليغ يكون بـ(معرفة المقامات وما يصلح في كل واحد منها من كلام)[٧٧].

وقد جاءت بعض عبارات القوم بِعَدِّهِ –أي المقام– موجبا للانزياح، كقول السكاكي: (إذا كان المقام يستدعي تأكيدا أو تأكيدين أو أكثر)[٧٨]، فوصفه بـ«يستدعي» يعني يقتضي أو يوجب، أو هو الباعث على تكييف الكلام بخصائص معينة، وهو المعنى الذي يدور حوله البحث.

– الاعتبار المناسب:

قال بهاء الدين السبكي: (المراد بالاعتبار المناسب، ومقتضى الحال، واحد)[٧٩]. وقد جعل السكاكي حسن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال، وجعله أيضا في وروده على الاعتبار المناسب، فارتفاع الكلام بالمطابقة للاعتبار هو عين ارتفاعه بالمطابقة لمقتضى الحال، وقد عرفه المراغي

بأنه: (الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة)[٨٠]، فقولهم: الاعتبار المناسب، يعني صوغ الكلام على حسب الموجب فينبه على ما يقتضيه المقتضي ويعتبر فيه ذلك المقتضى.

– مقتضى الظاهر:

لمّا جعل البلاغيون حال المخاطب على ثلاثة أضرب: خال الذهن من الخبر، وعالم به شاكٌّ أو مستفهم عنه، ومنكر له[٨١]، جعلوا إخراج الكلام على وفق ما تقتضيه إخراجا على مقتضى الظاهر، فهذه هي علاقة مقتضى الحال بهذا المصطلح، والذي يهمنا منه أنهم جعلوه معيارا لانزياح الكلام عنه بعد أنْ كان مقتضى الحال موجبا لانزياح الكلام، مما يعني أن بينهما عموما وخصوصا، فـ(يعني بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام، وهو أخص من مقتضى الحال؛ لأن الحال يقتضي الإخراج على خلاف الظاهر)[٨٢]، أي في بعض المواقف، فحين يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على مقتضى الحال، لا على مقتضى الظاهر.

(إن مقتضى الحال يجري على مقتضى الظاهر، وهذا بالطبع هو الأصل، ولكن قد يُعدل عما يقتضيه الظاهر إلى خلافه مما يقتضيه الحال في بعض مقامات الكلام لاعتبارات يراها المتكلم)[٨٣].

ولنأخذ الآن في تحليل أثر مقتضى الحال في انزياح الكلام وتكييفه، وذلك في جزئية من جزئيات الكلام العربي، ألا وهي التأكيد وعدمه بحسب ما يقتضيه ويوجبه ذلك المقتضى:

فالبلاغيون قسموا حال المخاطب –من حيث حاجته لتأكيد الخبر من عدمها– إلى ثلاثة أقسام –كما تقدم–:

١. المخاطب خالي الذهن تماما من الخبر.
٢. مطلع على مفاد الخبر، لكنه متردد أو شاك فيه طالب لتأكيده.
٣. منكر للخبر أو معتقد بخلافه.

ثم جعلوا التوكيد أو عدمه، خصيصة يكيّف بها الكلام بحسب كل حال من هذه الأحوال الثلاثة، وحتى في الحال الواحدة، جعلوا التأكيد يقابل الشك أو الإنكار، فإنْ كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه، وجب تأكيده بحسب الإنكار قوة وضعفا، فكلما زاد الإنكار زيد في التوكيد[٨٤]. كما وقد نبهوا على أساليب العرب المختلفة في تأكيدها للكلام، وبينوا دقائق الأمور في كل أسلوب وفي كل أداة، وسأعرض أنماطا لعلاقة المقتضى بكل حال وبكل موقف:

النمط الأول:

إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر ألقي إليه الخبر مجردا عن المؤكدات، مع مراعاة أوضاع الكلام بحسب ما يقتضيه الموقف في إيصال ذلك الخبر.

وإن كان متصورا لطرفيه مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له، حَسُن تقويته بمؤكد، كقولك: (لأنت كريم)، أو: (إنك كريم)، وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فنقول: إني صادق، لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، وتقول: إني لصادق لمن يبالغ في إنكاره[٨٥].

وقد ساق السكاكي شاهدا من القرآن على هذه الاعتبارات –وهو شاهد على الخبر الإنكاري–، فقال: (وإن شئت فتأمل كلام رب العزّة عَلَتْ كلمته)[٨٦]، وذكر قول الله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ (١٣) إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ (١٤) قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ (١٥) قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ (١٦)﴾ [يس]، إذ قال أولا: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾، وقال ثانيا: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾، فهذا يقرر ما تقدم ذكره من كون حال المخاطب موجب لتأكيد الكلام بحسب قوة إنكاره، فأكد في الأولى بمؤكد واحد «إنّ»، وفي الثانية بمؤكدين «إنّ واللام المزحلقة»، وزاد بهاء الدين السبكي مؤكدا ثالثا استنبطه من الكلام، فقال: (وكان ينبغي أن يقول المصنف إنّ في ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ تأكيدا أيضا؛ لأن فيه معنى القسم... فَعِلْمُ الله أجدر بذلك، ونص عليه سيبويه، مع تأكيد إن واللام ففيها حينئذ ثلاثة تأكيدات)[٨٧].

النمط الثاني:

وقد يُنزّل غير المنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار مُنَزَّلةَ المنكر، فيؤكد له الكلام، كقول حجلة بن نضلة[٨٨]:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ ** إنَّ بَنِي عَمِيَ فِيهِم رِماحْ[٨٩]

قال السكاكي في تعليقه على هذا البيت: (وقد ينزّلون مُنزّلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئا من مُلابِس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كما في البيت)[٩٠]. فأكد بـ«إنَّ»، وإنْ كان هذا مما لا ينكر؛ إلّا أن تماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من أمارات الإنكار[٩١].

قال الخطيب القزويني: (ومما يفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ (١٥) ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ (١٦)﴾ [المؤمنون]، فقد أكد إثبات الموت تأكيدين، وإن كان مما لا ينكر لتنزيل المخاطبين منزّلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده)[٩٢]. ويقابل هذه الصورة أن يترك المتكلم التأكيد وإن كان المخاطب منكرا،

وذلك بقلب (هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمّله ارتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام: الإسلام حق)[٩٣]، فهذه التأكيدات وتركها في الكلام مما يوجبه مقتضى حال المخاطبين.

النمط الثالث:

ومن هذا القبيل أنه قد يترك تأكيد الحكم المُنكَر لأن نفس المتكلم لا تُساعدهُ على تأكيده، لكونه غير معتقد له، أو لأنه لا يروج منه ولا يُتَقَبَّل على لفظ التوكيد، ويؤكد الحكم المُسَلَّم به لصدق الرغبة فيه والرواج[٩٤]. قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، قال الزمخشري: (فإن قلت: لِمَ كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالاسمية محققة بـ«إنَّ»؟ قلتُ: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرًا بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم ونَشْئِه من قِبَلِهِم لا في ادعاء أنهم في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم، وذلك إمّا لأن نفوسهم لا تُساعدهم عليه إذ ليس لهم من عقائدهم باعث ومحرك، وهكذا كل قول لم يصدر عن أريحية وصدق رغبة واعتقاد، وإمّا لأنّه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة... ألا ترى إلى حكاية الله قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾...)[٩٥].

وفي هذا النص نلمح ما لمقام المتكلم من أثر في توجيه الكلام، شارك فيه مقتضى الحال في موجِبه، وكيف كانت لنفسية المتكلم من تأثيرات في ترك التأكيد فيما لا تقوى على تأكيده والتفاخر فيه، إذ لا تعتقده ولا أريحية لها فيه، ثم لننظر إلى أثرها في تأكيد كلامها وتقويته حين توجه لإخوانهم في الكفر فأخرجوه مخرج الذيوع عنهم والرّواج، أنْ كانت نفوسهم مقرة بالكفر وقلوبهم منشرحة به ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾.

قال صاحب «الطراز»: (فخاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ«إنّ» المشددة، وإنّما كان الأمر كذلك لأنهم في خطابهم لإخوانهم مخبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على اعتقاد الكفر مصرون على التمادي في الجحود والإنكار، فلهذا وجّهوه بالجملة الاسمية، بخلاف خطابهم للمؤمنين فإنّما كان عن تكلف وإظهار للإيمان خوفا ومداجاة من غير عزم عليه ولا شرح صدورهم به)[٩٦]. فقد جعل العلويُّ مدار القضية على المتكلم وأنه هو الذي أوجب العدول عن تأكيد كلامهم وتقويته مع المؤمنين خلافا لكلامهم مع الكافرين.

النمط الرابع:

ومنه ما ذكره التفتازاني بقوله: (وقد يؤكد الحكم بناء على أنّ المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له، كما تقول: إنّك لعالمٌ كاملٌ، وعليه قوله تعالى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]...)[٩٧]. قال الزمخشري: (أرادوا شهادة واطأت فيها قلوبهم ألسنتهم)[٩٨]، وذلك أن

المنافقين لما خاطبوا النبي ﷺ بهذا الكلام كانوا في قرارة أنفسهم يعلمون أنه يعلم حقيقتهم في ادعائهم هذا، وأنه لا يعلم –كما زعموا– صدقهم في ذلك، فأكدوا خبرهم لحمله على تصديقهم، فكان حال المخاطب ههنا موجبا لهذا التأكيد على هذا النحو من الإتيان بـ«إنّ» واللام مع رائحة القسم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ﴾.

النمط الخامس:

إنّه قد يؤكد الكلام للمخاطب مع كونه عالما بالخبر موقنا به، إلا أنه يراعى حال المتلقي لا حال المخاطب، وهذا كثير في القرآن الكريم حين يوجّه الخطاب للنبي ﷺ، والمراد به خطاب أمّته، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون:١]، قال التفتازاني: (فإنّما أكّد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه؛ لأنه لدفع الإيهام، وإلا فالمخاطب عالم به عالما بلازمه)[٩٩].

ويدخل في هذا الباب –وإن لم يكن من باب التأكيد– ما يُخرّج من مشكل القرآن، فمما يلحظ هنا مجيء عبارات الترجي أو الدعاء في كلام الله تعالى، فيحمل على أن مقتضى الحال يلائمه من البشر الترجي، فعلى سبيل المثال قوله تعالى لموسى وهارون بشأن فرعون: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤٤)﴾ [طه]، فإنّه (ينبغي أن يفهم على معنى: اذهبا إلى فرعون راجين وطامعين في أن يتذكر أو يخشى، إذ لو ذهبا وهما يائسان من استجابته لم تندفع أنفسهما للقيام بمهمة رسالتهما على الوجه الأمثل المطلوب منهما)[١٠٠].

هذا، وقد أفاض أهل البلاغة في هذه الجزئية –كما في غيرها– من تقصيهم لأساليب التأكيد وصوره وأشكاله وأدواته، كدراستهم –على سبيل المثال– اشتراك أدوات التأكيد في أصل المعنى واختلافها في جزئيات الدلالة والاستعمال، بحسب سياقها ومدخولها، ولولا ضيق المقام لأفردت مبحثا لـ«إنَّ» وما لها من تفصيلات واستعمالات مفردة ومركبة ومخففة ومشددة ومؤكدة وغير مؤكدة وما تحتها من دقائق وأسرار، وأن وجوه التعبير وأساليب الكلام لا حدّ لها ولا ساحل لبحور معانيها[١٠١].

وأخيرا أقول: قد تبيّن –واضحا جليا– كون مقتضى الحال موجبا من موجبات الانزياح، باعثا للمتكلم أن يخرج في كلامه عن الأصل والمعيار ليراعي خصيصة ما تتعلق به وتنطبق عليه، علما أن أساتذتي الأفاضل كالأستاذ شكري عيّاد، والدكتور عبد السلام المسدي، والدكتور عباس رشيد الددة قد ذهبوا إلى أنّ «سياق الموقف» أو «مقتضى الحال» يعدّ معيارا ينقاس به الانزياح لا موجبا له[١٠٢]. والحق أن لي مخالفتهم في هذا، من أن مقتضى الحال موجب للانزياح باعث للمتكلم عليه، لا معيار له، وأن معيار الانزياح أصل يخرج عنه ويتجاوزه ليظهر بالصورة

الإبداعية، ومقتضى الحال باعث على ذلك الخروج عن ذلك الأصل، وأن الكلام يُطبق عليه لا يخرج عنه.

*** الابتكار والإبداع:**

كان الشعر من مفاخر العرب، ومضمارا يتبارى فيه الشعراء، ولم تكن مكانة أعزّ ولا أعلى من مكانة الشاعر في الوسط الاجتماعي آنذاك، فكان من أهم البواعث على قول الشعر والتباري فيه أن يقصد الشاعر إلى الابتكار في المعاني والإبداع في النظم، ليتميز بين أقرانه ويذيع صيته ويلمع نجمه. وكذلك نجد أنّ النقاد المتقدمين وبخاصة من يحتذون الجمال والذوق في المدرسة الأدبية، نجدهم يرومون من الشاعر نشدان الابتكار وتمثل الإبداع، ومن هنا نجد أن مصطلح البديع –بمفهومه النقدي– والإبداع كان عندهم يعني (الإبداع في الفنون والآداب بمعنى إنشائها وابتكارها على وجه جديد مبتكر خال من التقليد والمحاكاة)[١٠٣]، وقد فرق ابن رشيق القيرواني بين المبتكر المخترع وبين الإبداع، فقال: (والمخترع من الشعر هو ما لم يُسبق إليه قائله ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه، كقول امرئ القيس:

سَـــمَوْتُ إِلَيْهَـا بَعْـدَمَـا نَـامَ أَهْلُهَـا ** سُـــمُوَّ حَبَابِ المَاءِ حَالًا عَلَى حَالِ[١٠٤]

قال: وله اختراعات كثيرة يضيق عنها الموضع)[١٠٥]. فجعل المخترع هو الذي أبدعه الشاعر، من غير مثال سابق، بإشارة إلى ما نحن بصدده من كون الابتكار والإبداع من موجبات الانزياح في الكلام البليغ المبدع، وقال في الإبداع: (والإبداع إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف الذي لم تجر العادة بمثله ثم لزمته التسمية حتى قيل له: بديع، وإن كثر وتكرر، فصار الاختراع للمعنى، والإبداع للفظ)[١٠٦].

وقد نبّه الخطيب القزويني إلى هذا الأمر بعد أن ذكر علوم البلاغة الثلاثة، بعد أن استقر مصطلح البديع عندهم على علم المحسنات، قال: (وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني، والثاني والثالث علم البيان، والثلاثة علم البديع)[١٠٧]. وعليه خرّج بهاء الدين السبكي استعمال الزمخشري له في الكشاف، قال: (وعلى ذلك قول الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ إنه من الصَّنعة البديعية)[١٠٨]. فكان الإبداع محور العملية الإبداعية بين كونه باعثا للشاعر، وكونه معيارا للجودة عند النقاد والبلاغيين. فلم يكونوا يعوّلون على المقام والمقتضى فحسب، بل كانوا يجعلون الجمال والإبداع موجبا للانزياح في شعر الشعراء، نجد ذلك في موازناتهم بين الشعراء، ومن يقرأ شعر كبار الشعراء يلمس بوضوح أنهم يهدفون في خطابهم إلى إظهار البراعة في تصرفهم في وجوه الشعر ومذاهبهم فيه، ومن يمعن

النظر في كلام البلاغيين يجد فرقا بين نوعين من الكلام، كلام يتحدث عنه البلاغيون فيراعون فيه مقتضى الحال ولا يغضون النظر عن الجمال، وكلام يتحدثون عنه فيراعون فيه الابتكار والإبداع وقيم الجمال، مع عدم الإخلال بمقتضى الحال.

والنتيجة عندي أن الشعر وقوله موجبه الشعرية لا مقتضى الحال، قال أبو هلال العسكري: (ولهذا تأنق الكاتب في الرسالة، والخطيب في الخطبة، والشاعر في القصيدة، يبالغون في تجويدها، ويغلون في ترتيبها، ليدلّوا على براعتهم وحذقهم بصناعتهم)[١٠٩]. ثم أفرد الشعر في المنزلة، فقال: (وليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر)[١١٠]، وقال ابن رشيق: (وإنّما الشعر ما أطرب وهزّ النفوس، وحرّك الطباع، فهذا هو باب الشعر الذي وضع له وبني عليه، لا ما سواه)[١١١]. فهم يبحثون عن سرّ البراعة في الشعر ويعوّلون على موضوعها وهو الشعرية، ويعلمون يقينا أن وراء كل معنى مخترع ولفظ بديع باعثا يدفع الشاعر إلى كل انزياح ووراءَهُ يقف النقاد، قال ابن الأثير: (ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ، واقفون مع الحسن لا مع الجواز)[١١٢]، بإشارة إلى القاعدة والانزياح في المصطلح الحديث، على أن بعض النقاد يستعمل لفظ «الإبداع» بمعنى التصنّع والإغراق في البديع بمعناه الاصطلاحي الذي استقر عليه عند أهل البلاغة[١١٣].

وقد وضع حازم القرطاجني أصولا عامة وضوابط لقول الشعر، وذكر بواعثه، ثم ذكر في تضاعيف كلامه أن على الشاعر أن يتأنق في شعره من جهة الوضع والترتيب، ويجوّد العبارة مراعيا المعنى، فقال: (وبالتأنق طلب الغاية القصوى من الإبداع في وضع بعض أجزاء العبارات والمعاني من بعض، وتحسين هيئات الكلام في جميع ذلك)[١١٤].

وقد اعتمدها الدكتور إحسان عباس في تحرير عوامل الإبداع الشعري، وذكر أن من أهمها البواعث، وهي نوعان: (إطراب وآمال، فالإطراب كعوامل الحنين... وقلّما من يبرع في الشعر إلا من نشأ في بقعة... فاضلة، وفي أمةٍ فصيحة، وَحَدَتْهُ آمال إلى التجويد وإعمال الرويّة)[١١٥]، فالباعث عنده طلب التجويد والإبداع، ثم يسمي انزياح الكلام بالحيل الشعرية، ويرجعها إلى باعث الإبداع، قال: (إنّ الحيل الشعرية أمور زائدة على صدق المحاكاة، ولكنها جزء من الإبداع الشعري لتحقيق المستوى المطلوب من التأثير)[١١٦].

ثم قرأت في كتب النقاد التي عقدوها لدراسة شاعر بعينه، أو للموازنة بين شاعرين، أو لشرح ديوانه، فوجدت مدار هذه الدراسات على موجب التميّز والإبداع عند المتنبي –مثلا–، وموجب التفاضل بين أبي تمام والبحتري، وكأنّهم يشخصون المزية –الانزياح– في بيت أو مقطوعة أو

قصيدة، ثم يعملون على فكّ رموز هذا الانزياح بعد تمثل معياره الذي خرج عليه، وتمثل واضحا جليا في الموازنة بين كلامين منزاحين لتفسير الانزياح في هذا، والانزياح في هذا[١١٧].

قال امرؤ القيس في ذكر عيون الجآذر ونواظر الغزلان:

تَصُـــدُّ وَتُبْدِى عَنْ أَسِـــيلٍ وَتَتَّقِى ** بِنَـاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِـلِ[١١٨]

وقال عديّ بن الرقاع في الموضوع نفسه:

وَكَـأَنَّهـا وَسَـطَ النِسـاءِ أَعـارَهـا ** عَينَيـهِ أَحوَرُ مِن جَـآذِرِ جاسِـمِ[١١٩]

عقد القاضي الجرجاني موازنة بين الشاعرين، وما عمدا إليه من توظيف الاستعارة في العيون، فنفى عنهما الصنعة والبديع، وجعل أسَّ التنبيه على المزية في الانزياح في التقريب بن الوحش والمرأة ولطيفة الإبداع، قال: (رأيت إسراع القلب إلى هذين البيتين وتبينت قربهما منه، والمعنى واحد، وكلاهما خالٍ من الصنعة بعيد عن البديع، إلا ما حَسُن به من الاستعارة اللطيفة التي كسته هذه البهجة)[١٢٠].

ثم هذا شاهد يفصّل القضية بوضوح وجلاء:

قال أبو تمام:

لا تَسْـقِنِـي مَـاءَ المـلامِ فـإِنَّنـي ** صـبٌّ قدِ اسـتعذبتُ ماءَ بُكائي[١٢١]

ففي بيته هذا منافرة –بحسب الاصطلاح الحديث عند (كوهن)– إذ إنّ الشعرية عنده ذات طورين: الأول منهما «سلبي»، يخرج فيه النص عن سبيل القاعدة أو المعيار، ويخرق القانون، فينتج عنه ما يسميه بالمنافرة، إذ يظهر الانزياح. والطور الآخر «إيجابي» تفقد فيه المنافرة ميدانها لصالح الملائمة، حيث نفي الانزياح، فتستعيد فيه اللغة انسجامها بضرب من التأويل[١٢٢].

وقد أشار ابن الأثير إلى المنافرة في هذا البيت، فقال: (الماء مستلذ، والملام مستكره، فحصل بينهما مخالفة في هذا الوجه)[١٢٣]. فالمنافرة كائنة في قوله: «ماء الملام»، وهي التي يطلقون عليها «الانزياح الإضافي»، إذ يتوقع القارئ أن يأتي بعد لفظ الماء شيء يناسبه مما تعارفوا عليه، كماء النهر، ماء المطر، ماء الزهر، فلما جاء لفظ «ماء الملام» خرج الكلام عن المعهود وانزاح عن القاعدة فوصفه ابن الأثير بـ(أنّه جعل للملام ماء، وذلك تشبيه بعيد)[١٢٤]. يعني استعارة مبنية على علاقة المشابهة، ووجهها بعيد، حتى حدا ببعضهم أن يسخر من أبي تمام، فقد روي أنّ بعض أهل المجانة أرسل إلى أبي تمام قارورة، وقال: ابعث في هذه شيئا من ماء الملام، فأرسل إليه أبو تمام وقال: إذا بعث إليّ بريشة من جناح الذل، بعثت إليه شيئا من ماء الملام[١٢٥]، مشيرا إلى أنّ ما جاء به هو من الإبداع الذي تجد نظيره في كتاب الله تعالى، كما في قوله:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، إذ استعار للذلّ في الولد تجاه والديه صفة الطائر، وذلك أن الطائر إذا وهن أو تعب بسط جناحه وخفضه وألقى نفسه على الأرض، وللإنسان أيضا جناح، فإن يديه جناحاه، وإذا خضع واستكان طأطأ رأسه وخفض من يديه. هكذا أوّل هذه المنافرة ابن الأثير لتستعيد لغة البيت انسجامها.

وذهب الآمدي في موازنته إلى تأويل هذه المنافرة من وجه آخر، فقال: (فقد عيب، وليس بعيب عندي؛ لأنّه لما أراد أن يقول: قد استعذبت ماء بكائي، جعل للملام ماء ليقابل ماءً بماء، وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة، وإنّما هي جزاء السيئة، وكذلك: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود:٣٨]، والفعل الآخر ليس بسخرية، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير مستعمل)[١٢٦].

ولابن الأثير مقاربة أخرى لهذه المنافرة، قال: (وما بهذا التشبيه عندي من بأس... وهو قريب من وجه بعيد من وجه، أما مناسب قربه فهو أن الملام هو القول الذي يُعنّفُ به المَلُومُ لأمر جناه، وذاك مختص بالسمع، فنقله أبو تمام إلى السقيا التي هي مختصة بالحلق، كأنه قال: لا تُذقني الملام ولو تهيأ له ذلك مع وزن الشعر لكان تشبيها حسنا... ولما كان السمع يتجرع الملام كتجرع الحلق الماء، صار كأنه شبيه به، وهو تشبيه معنى بصورة)[١٢٧].

والشاهد من هذا كله أن أبا تمام قصد إلى هذا الانزياح قصدا، وكان موجبه البحث عن الإبداع والابتكار في المعاني والتركيب، وأن الباحث في قضية الانزياح يجعل في حسبانه وهو يدرس الانزياح أن يقف على الموجب والقاعدة والانزياح ليتسنى له الوقوف على الشعرية والجمال والإبداع.

*** السياق:**

قسّم الباحثون السياق إلى أربعة أقسام: السياق اللغوي، والسياق العاطفي، وسياق الموقف، والسياق الثقافي[١٢٨]. والمقصود في مبحثنا هذا السياق اللغوي، إذ يدور بين وظيفتين مهمتين: أولاهما: كونه معيارا للانزياح، بمفهوم معين، والأخرى: كونه موجبا للانزياح بمفهوم آخر.

فقد ذكر الباحثون في قضية الانزياح السياق من جملة المعايير التي يقاس بها انزياح الكلام، فهو في نظرهم قاعدة يخرج عنها الكلام، فتكون مؤشرا على ذلك الخروج، (إن السياق هو المحرار الذي تعرف به درجة الانزياحات الواردة فيه، ويميز شكلها، وبالسياق يكتسب الانزياح أهميته)[١٢٩].

فالسياق –معيارا للانزياح– مفهومه تتابع الكلمات في نسقها التركيبي ضمن الجملة أو العبارة، ثم هي تسير في سياق يحتكم للمعيارية في معاني المفردات وفي علاقات التركيب، ولا نعني بالمعيارية القانون النحوي الصرف أو موضوع المعجم، إذ (لا يلزم أن يكون هذا النسق أو النظام مبنيا على اللغة المعيارية أو على عرف ما، أو بعبارة أخرى نظاما غير مميز، بل يكفي أن يكون هو النظام الذي اطرد عليه نص حتى أصبح القارئ يتوقع عودته، ولو كان هذا النظام في أصله انحرافا)[١٣٠].

وهذا الذي انتهى إليه (ريفاتير) من فرضية وضع السياق موضع المعيار، وأن الأسلوب متولد بفعل الانزياح عن السياق، فهو (نموذج لساني مقطوع بواسطة عنصر غير متوقع، والتناقض الناتج عن هذا التداخل هو المنبه الأسلوبي)[١٣١]، وهو عين مبدأ المنافرة عند (جان كوهن) القائم على قطع استمرارية السياق بعنصر يخرق القانون ويحيد عن القاعدة، فيظهر عند ذاك الانزياح، ثم تفقد المنافرة ميدانها لصالح الملاءمة بنوع من التأويل الذي يعيد للعبارة انسجامها[١٣٢].

وتحديدا لهذا النوع من السياق الذي هو معيار للانزياح ارتأى الأستاذ شكري عياد أن يطلق عليه اسم «النسق»، قال: (لذلك نصطلح على تسمية السياق اللغوي بـ«النسق» حتى نستبقي السياق للمعنى العام، وثمة سبب آخر يدعونا إلى تفضيل كلمة «النسق»، وهو أنها تدل في واقع التحليل على نظام يبرز ما في الانحراف من مخالفة)[١٣٣].

وعليه، فالنسق معيار منضبط قادر من وجهة نظر (ريفاتير) على أن (يُنحّي التخمين أو التعويل على الحسّ اللغوي الذاتي، فالكاتب يخرج وعلى نحو لا تغيب فيه عن نظر القارئ وحدته الأسلوبية الناتجة عن اتحاد قطبي ثنائية لا تنفصل مكوناتها هي: السياق/ التضاد)[١٣٤].

فلو قلنا: نجح الطلاب في اختباراتهم إلا خالدا بقي نائما. نجد أن سياق العبارة مستمر وفق المتعارف عليه من جملة الإسناد والمتعلق والمستثنى، وتظهر جملة «بقي نائما» في سياق تعليل الاستثناء من النجاح، تشكل منافرة، إذ لا يفهم لأول وهلة منها مرادها في التعليل، وهو المنبه الأسلوبي الذي يعد مفاجئا للقارئ، ثم يقف عندها محاولا تحقيق الانسجام من خلال التأويل، فتتفق له استمرارية العبارة، إذا حمل جملة «بقي نائما» على الكناية عما كان يفعله خالد أيام الدراسة من النوم، في حين كان الطلاب يسهرون ويثابرون ويقرأون، فعلم بالاستثناء خروج خالد من حكم الجملة، وهي إسناد النجاح الطلاب، وعلم من جملة «بقي نائما» علة عدم النجاح، فالاستثناء إخراج من حكم الأول والحكم للمستثنى بضده، فتبقى هذه الجملة الأخيرة استئنافية

تعليلية. وهذا ما يسميه (ريفاتير) مسلكا أسلوبيا، وقد يتكرر هذا في سياق واحد أكثر من مرة، كما يمثلون له بهذا المخطط:

سياق + مسلك أسلوبي + سياق + مسلك أسلوبي + ثم سياق جديد

وقد يتحول السياق كله إلى انحراف من أوله إلى آخره، وإنما يعرف من خلال بنيته العميقة، كالبناء على التشبيه في هذا البيت:

وأمطرتْ لُؤلؤاً من نرجسٍ وســـقـتْ ** ورداً، وعضـتْ على العِنابِ بِالبردِ[١٣٥]

وأمطرت لؤلؤا ← «مسلك أسلوبي – انزياح»

من نرجس ← «مسلك أسلوبي – انزياح»

وسقت وردا ← «مسلك أسلوبي – انزياح»

وعضت على العناب ← «مسلك أسلوبي – انزياح»

بالبرد ← «مسلك أسلوبي – انزياح»

وإنما سياقه الذي يميز هذه الانزياحات هو بنيته العميقة القائمة على التشبيه، فيقدر هكذا: وبكت دمعا فكان بكاؤها كالمطر وحباته كاللؤلؤ، من عين كالنرجس، فسال دمعها على خدّ مُحمرٍّ كأنه ماء المطر الذي يسقي الورد الأحمر وعضت بأسنان كالبرد الصافي اللامع على شفتين كنبتة العناء الحمراء الشديدة الحمرة.

وعلى هذا السياق المنثور الذي أعاد الكلام إلى أصله تتميز قيمة الانزياح في جمال التعبير.

ثم إن السياق من وجهة نظر أخرى، يكون موجبا للانزياح، وذلك أن اختيار مفردة –مثلا– في نصٍّ ما، يقابلها اختيار غيرها في نص آخر، وكلا النصين في موضوع واحد، يرجع ذلك إلى موضع المفردة بالقياس إلى مجاوراتها وسياقها الذي يرجح هذه على تلك، وكذلك أي شكل من أشكال الانزياح، وهو ما يعرف بالموازنة بين النصوص، ومرد ذلك ما أقرته الدراسات الحديثة من أن الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي تظهر فيه، وإذن فاستعمالها ضمن غيرها من الوحدات اللغوية هو الذي يمنحها معنى ما، ويمنحها الأسبقية على غيرها في الاختيار[١٣٦]. وهذا الأمر نجده مستعملا وبكثرة عند المشتغلين في المتشابه اللفظي المتقدمين منهم كالخطيب الإسكافي وأبي جعفر الغرناطي والكرماني ومن نسج على منوالهم من المفسرين، والمتأخرين الذين عنوا بدراسة التعبير القرآني وعلل التعبير.

فالسياق يكشف بجلاء عن علة الاختيار –الانزياح– فيكون في نص ما موجبا لهذا الانزياح، وفي نص آخر موجبا لضده أو مرادفه أو خلافه، وكم من الثمرات جنى من وعى موجبات الانزياح في تفسير كثير من الانزياحات في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، إذ السياق اللغوي (يظل حاضرا في النص أبدا لأنه هو النص، ومن ثم فإن كل نص يخلق سياقه الخاص به؛ لأن كل نص فإنما ينبغي أن تكون له فرديته المميزة له)[١٣٧]. والشواهد تظهر حسن ما تقدم الحديث عنه.

يتحدث ابن الأثير عن أثر السياق في إيجاب الحسن والإبداع لصيغة ما، ويوجب لها نفسها القبح في استعمال آخر، قال: (فلينعم الخائضون في هذا الفن نظرهم، ويعلموا أن في الزوايا خبايا، وإذا أنعموا الفكر في أسرار الألفاظ عند الاستعمال وأغرقوا في الاعتبار والكشف وجدوا غرائب وعجائب)[١٣٨].

ثم ساق شاهدا قال: ومن هذا النوع لفظة «الأخدع»، فإنها وردت في بيتين من الشعر، وهي في أحدهما حسنة رائعة وفي الآخر ثقيلة مستكرهة، كقول الصِّمّة بن عبد الله:

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الحَيِّ حَتَّى وَجَدْتني ** وَجِعْتُ من الإصغاء ليتًا وأَخدَعا[١٣٩]

وكقول أبي تمام:

يَا دَهْرُ قَوْمْ أُخْدَعَيْكَ فَقَدْ ** أَضْجَجْتَ هذا الأنامَ مِنْ خُرُقِكْ[١٤٠]

ألا ترى أنه وجد لهذه اللفظة في بيت أبي تمام من الثقل على السمع والكراهة في النفس أضعاف ما وجدت لها من بيت الصمة بن عبد الله من الروح والخفة والإيناس والبهجة. وليس سبب ذلك إلا أنها جاءت موحدة في أحدهما مثناة في الآخر، وكانت حسنة في حالة الإفراد مستكرهة في حالة التثنية، وإلا فاللفظة واحدة[١٤١]. فالسياق في نظره أوجب استعمال هذه ههنا وهذه هناك، وهو الذي أوجب لها الحسن في بيت الصمة والاستكراه في بيت أبي تمام.

ومن أثره في المتشابه اللفظي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ...﴾ [البقرة:٤٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم:٦]، فسياق البقرة موجب لحذف الواو في ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾، وفي إبراهيم موجب لذكرها ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾، فالأولى على إبدال جملة من جملة والمضمون واحد، وفي الأخرى عطف جملة على جملة والمضمون متعدد، إذ يقتضي العطف المغايرة، ثم تباينت عبارات العلماء في الجمال الذي نطقوا به في تعليل التغاير في العبارتين، واتفقوا على أن سياق كل آية موجب لهذا التغاير، ولكل استعمال. قال

الخطيب الإسكافي: (إن الفائدة التي يجوز أن تكون خصصت لها الآية في سورة إبراهيم بالعطف بالواو هي أنها وقعت هنا في خبر قد ضُمّن خبرا متعلقا به، لأنه قال قبله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم:٥] ثم قال: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم:٦]، فضمّن إخباره عن إرساله موسى بآياته إخباره عنه بتنبيه قومه على نعمة الله ودعائهم إلى شكرها، فكان قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ في هذه السورة في قصة مضمونه قصة تتعلق بها هي قوله ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا﴾ والقصة المعطوفة على مثلها يقوى معنى العطف فيها، فيختار فيما يجوز العطف على سبيل الإيثار لا على سبيل الجواز، وليس كذلك موقع ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ في سورة البقرة؛ لأنه تعالى أخبر عن نفسه بإنجائه بني إسرائيل، وهناك أخبر عن موسى عليه السلام أنه قال لقومه كذا بعد أن أخبر عنه أنه أرسله إليهم بآياته، فافترق الموضعان من هذه الجهة)[١٤٢]. فقد خرجها على اقتضاء السياق للعطف بالمنظور النحوي من جهة استحسان عطف النظير على نظيره لتضمنه قصتين: قصة الإرسال وقصة تذبيح الأبناء، وأن سوم العذاب حال تابع لآل فرعون مقطوع عن القصة الثانية.

أما صاحب «ملاك التأويل» فقد نظر في السياق العام الذي وردت فيه قصة موسى – عليه السلام– في نصوص مختلفة، وقاس مستوى طول السرد واختصاره في هذه النصوص، وبنى عليه تفسير هذا الانزياح، وعدّ سورة إبراهيم سياق إيجاز بالقياس مع النصوص الأخرى، وهذا الإيجاز أوجب انضمام تغليظ الوعيد المفهوم من العطف، إذ جعل ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ عبارة عن ضروب المكروه غير ذبح الأبناء، إذ أفرده من باب عطف الخاص على العام... قال: (فلما وقعت الإشارة إلى هذه الجملة مما كانوا يُمتحنون به، جرد منها وعيّن بالذكر أشدّها وأعظمها امتحانا، فجيء به معطوفا، كما أنه مغاير لما تقدّمه، فقيل: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾، فعيّن من الجملة هذا، وخص بالذكر تعريفا بمكانه وشدة الأمر فيه، ... أما إعراب آية البقرة، فيمكن في قوله تعالى ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ أن يحمل على البدل وعلى الاستئناف، وهو أولى، وكأنه قد قيل: وما ذاك؟ فقيل: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾)[١٤٣].

ولعل الممعن للنظر في السياقين يجد أن سورة إبراهيم كان سياقها سياق تعداد النعم على التفصيل، فقد سبق قوله تعالى ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾، أي نعم الله عليهم في إنجاءهم وغيرها، ففصل ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ عن جملة المكروهات في ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾؛ للدلالة على أن إنجاءهم من سوم العذاب عموما نعمة، وإنجاءهم من تذبيح الأبناء نعمة أعظم وأكبر، ثم قال بعدها ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ بإشارة إلى شكران تلك النعم وتأييدا لقولنا بأن السياق سياق تعدادها.

والشاهد مما تقدم، ما تبيّن من أن السياق كان موجبا للانزياح لا معيارا له، وكان كاشفا لأسرار التعبير وجمال الاستعمال في كل موضع.

ومما يدخل في بحثنا هذا، ما يسمونه في الدراسات النصية الحديثة بسياق النص أو الجو العام للنص، وكيف يكون موجبا لانزياحه ومفسرا كاشفا لتلك الانزياحات.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ (٦٩)﴾ [ص]، فقد وردت قصة آدم عليه السلام في نصوص كثيرة من القرآن الكريم، وورد فيها سؤال الملائكة وجواب الرب العلي لهم، أما (القصة في سورة «ص» فقد وردت بعد ذكر الخصومة في الملأ الأعلى، وهذا هو الموطن الوحيد الذي ورد فيه ذكر لهذه الخصومة، ولم يرد في أي موطن آخر من القرآن الكريم، وهذا هو المقام المناسب لذكرها؛ ذلك أن جو السورة مشحون بالخصومات، فقد افتتحت السورة بالخصومة والشقاق ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ (٢)﴾، وهل الشقاق إلا الخصومة؟

ووردت فيها قصة الخصومة التي فصل فيها نبي الله داود، قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾، وخصومة نبي الله أيوب مع زوجته حتى إنه حلف ليضربنها مائة جلدة، وخصومة أهل النار وتبادل الشتائم فيما بينهم ﴿هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُو النَّارِ (٥٩) قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ (٦٠)﴾، ثم ختم هذه الخصومة بقوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ (٦٤)﴾، وخصومة الملأ الأعلى في أمر آدم: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ (٦٩)﴾، فانظر كيف جاء ذكر الخصومة هنا مناسبا لجو السورة تماما)[١٤٤]. فقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى سبب هذا الانزياح في هذه القصة دون سائر مواضعها في القرآن الكريم، وسمّاه بالسياق الكلي أو جو النص.

*** الخاتمة:**

الانزياح قيمة تساوي اللغة الشعرية، عندما يقول النقاد والبلاغيون: لغة عادية ولغة شعرية. ولابد في درس الانزياح من ملاحظة العلاقة بين الموجب والأثر، وقد تمخض البحث عن نقاط رئيسة تلفت النظر إلى وجوب قراءة الموروث العربي والإسلامي قراءة واعية، للوقوف على أساسيات اللغة وقواعدها بصفة عامة، ثم التعمق في بيان فضل كلام على كلام، من خلال قراءة القواعد التي خرج عليها الكلام المنزاح؛ لنصل بعد ذلك إلى الكلام المعجز الذي قطع كل مطمع، وأخرس شقاشق البلغاء.

ليضع القارئ بعد ذلك اليد على سر الجمال والرونق والشاعرية في كل كلام إبداعي، ويتمثل في معرفة:

- معنى المعيار في كل تفاصيله.
- توسيع أفق النظر.
- في مقتضى الحال، وأنه أوسع من أن يكون محصورا بشخص أو مخاطب.
- المقام وعلاقاته السياقية والحالية.
- الاعتبارات والمقتضيات من خلال دراستها بعمق.
- أساليب الشعراء وطرقهم الإبداعية بمختلف طبقاتهم لوضع اليد على السمات الإبداعية التي ميزت شاعرا عن شاعر.
- ومن ذلك أيضا السياق وأثره في اختلاف التعبيرات في مجال الدراسات القرآنية بخاصة، وهو المعول عليه في بيان الفروق والوجوه.

- **الهوامش:**

(١) ينظر: الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية: ٢٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية: ١٢٩، والانزياح اللغوي أصوله وأثره في بنية النص: ١٠١، والانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢٠٥–وما بعدها.

(٣) من تاريخ النحو العربي: ١٨، وينظر: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: ١٥٨/٢.

(٤) من تاريخ النحو العربي: ١٩، وينظر: علم الأسلوب، عياد: ٢٥.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١١٨/١.

(٦) المثل السائر: ٩٩/١.

(٧) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ٣٩١.

(٨) الكتاب: ٣٢/١.

(٩) المصدر نفسه: ٢٦/١.

(١٠) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٨٩/١.

(١١) كتاب الصناعتين: ١٥٦.

(١٢) ينظر: أصول النحو، دراسة ماجستير: ٤٤.

(١٣) المختصر في تاريخ البلاغة: ١٤.

(١٤) ينظر: علم الأسلوب، عياد: ٤٢، وبلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ١٣٩.

(١٥) كتاب العين، الخليل: ٢٣٩/٢.

(١٦) دلائل الإعجاز: ٣٠.

(١٧) المصدر نفسه: ١٦.

(١٨) المصدر نفسه: ١٥–١٦.

(١٩) علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، صلاح فضل: ١٥٤، وينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٦٨.

(٢٠) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢٠٩.

(٢١) دلائل الإعجاز: ١٩٠.

(٢٢) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢١١.

(٢٣) معجم مقاييس اللغة: ٣٩/٣.

(٢٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٠١٤/٢.

(٢٥) الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية: ٧، وينظر: الانزياح اللغوي أصوله وأثره في بنية النص: ٣٣.

(٢٦) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ١٥.

(٢٧) ينظر: بنية اللغة الشعرية: ١٩٣ وما بعدها.

(٢٨) دلائل الإعجاز: ٣٥.

(٢٩) التفكير الإبداعي عند العرب: ٦٠٦، وينظر: اللغة والإبداع، عياد: ١٨٠، ١٨٢.

(٣٠) لسان العرب، ابن منظور: ٧٩٣/١ مادة «وجب».

(٣١) رسالة في أصول الفقه: ٦٨.

(٣٢) المطوّل: ١٥٣.
(٣٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٢/١.
(٣٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٨/١.
(٣٥) شرح المفصل، ابن يعيش: ٧٠/١، ٧٢.
(٣٦) الخصائص، ابن جني: ١٨/١.
(٣٧) الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٦/١.
(٣٨) المطوّل: ١٦٢.
(٣٩) التلخيص: القزويني: ٨.
(٤٠) ينظر: المطوّل: ١٦٢.
(٤١) البيان والتبيين، الجاحظ: ١١٢/١.
(٤٢) كتاب الصناعتين: ٢٠.
(٤٣) الطراز: ١١-١٢.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) النكت في إعجاز القرآن: ٧٥.
(٤٦) دلائل الإعجاز: ١٧١.
(٤٧) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٣/١.
(٤٨) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ١٧٦.
(٤٩) الكتاب: ٤٨/١.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا: ٢٢٣/١.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) البلاغة والإبداع، عياد: ١٢١.
(٥٤) ينظر: كتاب الصناعتين: ٢٣-٢٤، وعيار الشعر: ١٢، وسر الفصاحة: ٨٣.
(٥٥) التلخيص: ٨.
(٥٦) المصدر نفسه: ١٠.
(٥٧) المصدر نفسه: ٨٦.
(٥٨) المصدر نفسه: ٦١.
(٥٩) عروس الأفراح: ١٥٣/٢.
(٦٠) علم الأسلوب، عياد: ٤٢، وينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص: ١٤٩.
(٦١) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ١٣٩، ١٤٦.
(٦٢) المطوّل: ١٥٣.
(٦٣) المصدر نفسه: ١٥٣.
(٦٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٢/١، الهامش محمد عبد المنعم خفاجي، وينظر: المطول: ١٦٨.
(٦٥) مفتاح العلوم: ١٦٨.

(٦٦) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٤/١.
(٦٧) تفسير القرطبي: ٢٠٤/١.
(٦٨) مفتاح العلوم: ٢٣٦.
(٦٩) المطول: ١٥٣-١٥٤، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٢/١ الهامش.
(٧٠) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٢/١-٤٣، وينظر: مفتاح العلوم: ١٦٨.
(٧١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٢/١-٤٣، وينظر: مفتاح العلوم: ١٦٨.
(٧٢) اللغة والإبداع: ١٨٧.
(٧٣) مفتاح العلوم: ١٦٨.
(٧٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٧٩/١٣-٨٠.
(٧٥) المصدر نفسه: ٨٠/١٣.
(٧٦) المطول: ١٥٥.
(٧٧) كتاب الصناعتين: ٣١.
(٧٨) عروس الأفراح: ١٠٤/١، وينظر: مفتاح العلوم: ٢٢٨.
(٧٩) عروس الأفراح: ١٠٤/١، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٣/١.
(٨٠) علوم البلاغة، المراغي: ٣٦.
(٨١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٧١/١، وعروس الأفراح: ١٣٤/١-١٣٦.
(٨٢) عروس الأفراح: ١٣٦/١.
(٨٣) جواهر البلاغة: ٢١٢.
(٨٤) ينظر: المطول: ١٨٥.
(٨٥) ينظر: مفتاح العلوم: ١٧١، والإيضاح في علوم البلاغة: ٦٩/١-٧٠.
(٨٦) مفتاح العلوم: ١٧١.
(٨٧) عروس الأفراح: ١٣٦/١.
(٨٨) ينظر: مفتاح العلوم: ١٧٤، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٧٤/١.
(٨٩) البيت في: البيان والتبيين، الجاحظ، ٢٢٢/٣.
(٩٠) مفتاح العلوم: ١٧٤، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٧٤/١.
(٩١) ينظر: المطول: ١٨٨.
(٩٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٧٦/١.
(٩٣) مفتاح العلوم: ١٧٤.
(٩٤) ينظر: المطول: ١٩٢.
(٩٥) الكشاف: ٦٦/١.
(٩٦) كتاب الطراز، العلوي: ٢١٦.
(٩٧) المطول: ١٩٢.
(٩٨) الكشاف: ٥٣٨/٤.
(٩٩) المطول: ١٩٢.

(١٠٠) البلاغة العربية، حبنكة: ٢٥٢/١.

(١٠١) ينظر: مبحث «إنّ»، دلائل الإعجاز: ٢٠٦-٢١٤، والطراز: ٢٨١-٢٩٩، وعروس الأفراح: ١٤١/١-١٤٢، والمطول: ١٩١.

(١٠٢) ينظر: علم الأسلوب، عياد: ٣٠، والانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢٥٣.

(١٠٣) المنهاج الواضح للبلاغة: ٣٣/١.

(١٠٤) ديوان امْرُؤُ القَيْس، ص١٣٧.

(١٠٥) العمدة: ٢٦٢/١.

(١٠٦) المصدر نفسه: ٢٦٥/١.

(١٠٧) الإيضاح في علوم البلاغة: ٥١/١.

(١٠٨) عروس الأفراح: ١٠٨/١، والكشاف: ٧٠/١.

(١٠٩) كتاب الصناعتين: ٧٣.

(١١٠) المصدر نفسه: ١٥٥.

(١١١) العمدة: ١٢٨/١.

(١١٢) المثل السائر: ٢٨٠/١.

(١١٣) ينظر: تحرير التحبير: ٤٨٦، ٦١١، وينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٢٧.

(١١٤) منهاج البلغاء: ٦٩.

(١١٥) تاريخ النقد القديم عند العرب: ٥٤٤.

(١١٦) المصدر نفسه: ٥٦٤.

(١١٧) ينظر: أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه: ١٠١ وما بعدها، ١٠٧ وما بعدها، والوساطة بين المتنبي وخصومه: ٢٥ وما بعدها، وزهر الآداب وثمر الألباب: ٣٧٤/١، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ٦٣٥، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: ٣/١-١٥.

(١١٨) ديوان امرئ القيس، ص: ٤٢.

(١١٩) ديوان عدي بن الرقاع العاملي، ص٩٩.

(١٢٠) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٣١-٣٢.

(١٢١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، ص١٥٠.

(١٢٢) ينظر: بنية اللغة الشعرية: ١٠٩ وما بعدها، والانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ١٥-١٦.

(١٢٣) المثل السائر: ٤٠٠/١.

(١٢٤) المصدر نفسه: ٤٠١/١.

(١٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠١/١.

(١٢٦) الموازنة، الآمدي: ٢٧٨/١.

(١٢٧) المثل السائر: ٤٠٠/١.

(١٢٨) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦٩.

(١٢٩) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢٦٦.

(١٣٠) اللغة والإبداع: ١٨٧.
(١٣١) معايير التحليل الأسلوبي: ٥٦.
(١٣٢) ينظر: بنية اللغة الشعرية: ١٠٩ وما بعدها.
(١٣٣) اللغة والإبداع: ١٨٧.
(١٣٤) معايير التحليل الأسلوبي: ٥٤-٥٥.
(١٣٥) ديوان الوأواء الدمشقي، ص٨٤.
(١٣٦) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦٨-٦٩.
(١٣٧) الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية: ١٣٨.
(١٣٨) المثل السائر: ٢٧٦/١.
(١٣٩) الصمة بن عبد الله حياته وشعره، ص١١١.
(١٤٠) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، ص٣٠٠.
(١٤١) المصدر نفسه: ٢٧٧/١.
(١٤٢) درة التنزيل وغرة التأويل: ٢٣١-٢٣٢.
(١٤٣) ملاك التأويل: ٣٤/١-٣٦.
(١٤٤) أسرار البيان في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، محاضرة على الشبكة العنكبوتية النت.

- **المصادر:**

- القرآن الكريم.

(١) أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه، أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، ط١.
(٢) أسرار البيان في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، محاضرة على الشبكة العنكبوتية الإنترنت.
(٣) أصول النحو، رسالة ماجستير، مجموعة من الجامعيين في جامعة المدينة المنورة العالمية، جامعة المدينة، المدينة المنورة، د.ت.
(٤) الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
(٥) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، د. عباس رشيد الددة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ٢٠٠٩م.
(٦) الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، د. أحمد محمد ويس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
(٧) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣.
(٨) بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦.
(٩) البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الدمشقي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
(١٠) بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، ط٢، ٢٠١٤م.
(١١) البيان والتبيين، الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ.

(١٢) تاريخ النقد القديم عند العرب، د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٣م.
(١٣) تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن»، القرطبي (ت ٩٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
(١٤) التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، ط١، ١٩٨١م.
(١٥) التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
(١٦) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١.
(١٧) جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم الهاشمي، تح: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.
(١٨) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، تح: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
(١٩) الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط٤، د.ت.
(٢٠) درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ)، تح: محمد مصطفى آ يدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠١م.
(٢١) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
(٢٢) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبدة عزام، دار المعارف، ط٥، د.ت.
(٢٣) ديوان الوأواء الدمشقي، عني بنشره وتحقيقه سامي الدهان، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.
(٢٤) ديوان امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
(٢٥) ديوان عدي بن الرقاع العاملي (ت ٩٥هـ)، جمع وشرح ودراسة د. حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
(٢٦) رسالة في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب العكبري الحنبلي (ت ٤٢٨هـ)، تحق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٢م.
(٢٧) زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ)، بيروت، لبنان، ط١.
(٢٨) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
(٢٩) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
(٣٠) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
(٣١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، د.ت.

(٣٢) الصمة بن عبد الله حياته وشعره: جمع وتحقيق وشرح د. خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، عمان، الاردن، ٢٠٠٣م.
(٣٣) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط السنة ٣٣، العدد ١١، ٢٠٠١م.
(٣٤) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت ٧٣٣هـ)، تح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٧م.
(٣٥) علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، د. صلاح فضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
(٣٦) علم الأسلوب مدخل ومبادئ، شكري عياد، دار التنوير للطباعة، ط١، ٢٠١٣م.
(٣٧) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.
(٣٨) علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، أحمد بن مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
(٣٩) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط٣، ١٩٦٤م.
(٤٠) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٩م.
(٤١) كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥هـ)، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
(٤٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
(٤٣) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
(٤٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.
(٤٥) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
(٤٦) اللغة والإبداع، شكري عياد، دار التنوير للطباعة، ط١، ٢٠١٣، مطبوع مع علم الأسلوب مدخل ومبادئ للمؤلف نفسه.
(٤٧) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠م.
(٤٨) المختصر في تاريخ البلاغة، د. عبد القادر حسين، دار الغريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
(٤٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
(٥٠) مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات: مريم محمد صالح الظفيري، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
(٥١) المطول شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.
(٥٢) معايير تحليل الأسلوب، ميكائيل ريفاتير، ترجمة حميد الحمداني، دار النجاح الجديد، البيضاء، ط١، ١٩٩٣م.
(٥٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتاب، بيروت، ط١، د.ت.

(٥٤) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
(٥٥) مفتاح العلوم، السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٩٣٧م.
(٥٦) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، أبو جعفر الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه عبد الغني محمد الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
(٥٧) من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، مكتبة الفلاح، د.ت.
(٥٨) منهاج البلغاء وسرا الأدباء، حازم القرطاجني، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
(٥٩) المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١.
(٦٠) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ)، المجلد الأول، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤.
(٦١) النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.
(٦٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
(٦٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بيروت، لبنان، ط١.